النقابة الوطنية للتعليم العالي
المكتب الوطنـــي

الرباط في 20 مارس 2015

بلاغ حول اجتماع مجلس التنسيق للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي

بدعوة من المكتب الوطني انعقد بصفة استثنائية يوم الجمعة 20 مارس 2015 مجلس التنسيق القطاعي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط بحضور أربعة عشر كاتباً محلياً للنقابة الوطنية للتعليم العالي أو من ينوب عنهم ومشاركة عضوين من اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي ممثلين عن المراكز الجهوية.

في بداية الاجتماع الذي ترأسه الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي، تم التطرق للهجوم الممنهج الذي يستهدف النقابة الوطنية للتعليم العالي بغرض إضعافها والنيل من مناضليها وصولا إلى تقسيمها. وهو ما حاول المكتب الوطني ثني متزعميه بالركون للحوار الذي يخدم قضايا التكوين والتدريس والبحث بكل مؤسسات التعليم العالي بجميع أصنافها ومؤسسات تكوين الأطر. واعتبارا لهذا الظرف الدقيق وإيمانا بالقناعة الوحدوية التي هي أرضية لكل أعمالنا نرى أن ما تتعرض له النقابة الآن يشكل عقابا لها على مواقفها الثابتة والمتقدمة اجتماعيا من كل القضايا التي تهم الشعب المغربي وفي مقدمتها المحافظة على طابع المرفق العام للتعليم العالي ومجانيته والحق في المعرفة والجودة في المسارات التكوينية والتدريسية الجامعية.

وقد تم استحضار مجموعة من المحطات التي كان المكتب الوطني فاعلا فيها بقوة والتي تم إجهاض أبعادها كما حصل مع الوزارة الوصية على المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في التسويف باللقاء مع المكتب الوطني لثلاث مرات على التوالي وهو ما يرفضه المنطق السليم. لقد كانت النقاشات التي عرفها الاجتماع فرصة أجمع فيها الحاضرون على انتمائهم النقابي ووقوفهم صفا واحدا ضد الانقسام والتفييئ، والالتفاف حول منظمتهم العتيدة النقابة الوطنية للتعليم العالي وفضح الانتهازية بشتى وجوهها، النقابي وما يسمى "ثقافي". وقد تدارس مناضلو النقابة تعاطي المكتب الوطني مع الشأن الخاص بالمراكز الذي لن يتجزأ عن كل ما يحيط بالتعليم عموما من مناورات ومحاولة للتراجع عن المكتسبات التي يجب صيانتها، مدركين أن تدبير الأمور الضاغطة المختلفة للملف المطلبي للنقابة الوطنية للتعليم العالي ومواجهته لما يُحضَّر للتعليم العالي من خلال إقحام قطاع ما يسمى بالشراكة في القانون الإطار كان له أثر ملموس على معالجته للملف المطلبي للمراكز، مما أدى إلى استفراد الوزارة الوصية بكل القرارات التي تهم العاملين بها، نتج عنه تذمر في الوسط التربوي، الشيء الذي يستدعي القيام بخطوات نضالية في مستوى ما يحاك ضد المراكز، سواء تلك التي تهتم بالتفتيش والتخطيط أو التكوين. كما ركزت مداخلات ممثلي المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمراكز على القضايا الآتية:

1. تفعيل كل قرارات مجلس التنسيق القطاعي الأخير لما يخدم مصلحة كل الأساتذة؛
2. تبني المكتب الوطني لكل القضايا الملحة للأساتذة العاملين بالمراكز بكل فئاتهم (من ترقية وترسيم، الخ...) والدفاع عنها أمام وزارة التربية الوطنية، بما فيها قضايا الأساتذة المبرزين التي لا زالت بدون حل لحد الآن؛
3. التنديد بكل ما يمكن أن يجزأ نضالات العاملين بالمراكز سواء تلك التي تضطلع بتكوين المفتشين أو بالتخطيط أو تكوين الأطر للإجهاز على النقابة الوطنية للتعليم العالي؛
4. إيجاد حل لملفات الدكاترة العاملين بالمراكز إسوة بزملائهم بالتعليم العالي عبر تحويل المناصب المالية وإدماجهم بما يناسب مؤهلاتهم؛
5. طي ملف الأساتذة الحاملين لدبلوم الدراسات العليا وغيرها مما يفسح المجال أمام مشاركتهم بفعالية في التكوين والتأطير ؛

Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax :0537707747 : ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس
Site web : www.snesup.ma : الموقع الإلكتروني -Email : snesup.maroc@gmail.com : البريد الإلكتروني
Portable : 0661409663 : الهاتف النقال

6. حث المكتب الوطني على الوقوف على حجم معاناة العاملين بكل المراكز بزيارتها وفق أجندة تأخذ بعين الاعتبار انشغالات المكتب الوطني؛
7. ضرورة الإشراك الحقيقي للأساتذة العاملين بهذه المؤسسات من خلال الشعب و ممثليهم بهياكلها وممثليهم بالنقابة الوطنية للتعليم العالي والكف عن التنزيل الفوقي لكل القرارات؛
8. ضرورة إعادة النظر في هوية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين واعتبارها مؤسسات للتعليم العالي غير تابعة للجامعة موكول لها القيام بمهام التكوين (وليس فقط التأهيل) والتأطير وكذلك البحث العلمي والتربوي وذلك بتعديل المرسوم رقم 2.11.672 المحدث للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والتنصيص صراحة بكون المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مؤسسات للتعليم العالي غير تابعة للجامعة طبقا للمادة 2 من القانون 01.00 وذلك عبر تحيين المرسوم المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.03.201 الصادر في 21 أبريل 2006 الذي يحدد قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة مع اعتماد نظام التكوين LMD إجازة/ ماستر/ دكتوراه كنظام للتكوين بالمراكز؛
9. ضرورة توفير الأرضية القانونية والبنيات التحتية لاستنبات مختبرات للبحث العلمي والتربوي وخلق فرق البحث في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بما يسمح للأساتذة الباحثين بممارسة البحث العلمي والتأطير وفق ما هو منصوص عليه في مرسوم 19 فبراير 1997 بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا؛
10. ضرورة العدول عن السطو على صلاحيات المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومن ذلك التراجع على تهريب الإشراف على مباريات ولوج المراكز وكذلك امتحانات التخرج إلى الأكاديميات والمركز الوطني للتقويم والامتحانات مع ضبط علاقة التنسيق الملتبسة بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من جهة ومختلف الشركاء من جهة ثانية من خلال احترام الاستقلالية الإدارية والبيداغوجية والمالية للمراكز؛
11. برمجة يوم دراسي وطني يهم مهام المراكز وأدوارها التأطيرية والتكوينية والتخطيطية، ومدى نجاعة مراسيم الإحداث والمنتظر منها بعد تغيير ملمح الوافدين إليها؛
12. فسح المجال أمام هيئة التدريس والتكوين للبحث العلمي والتربوي بخلق فرق ومختبرات هدفها الرفع من مستوى الأداء المعرفي لكل العاملين بالمراكز وتبادل الخبرات.

كما حذر الحاضرون من اللامبالاة التي تنهجها الوزارة في التعامل مع المراكز الشيء الذي سيؤثر على مسارات التكوين والتي لن تزيد إلا استفحالا للأزمة الخانقة الحالية التي هي نتيجة مباشرة لعدم نهج سبل الحوار الذي كان قبل هذه الفترة. وأن التمادي في سياسة الآذان الصماء قد تكون لها عواقب وخيمة على المسار المهني التكويني للأفواج الحالية والتي تتحمل الوزارة الوصية وحدها وزرها، معتبرين أن الحوار وحده قادر على الدفع قدماً بعملية الإرساء التي لم تنته لحد الآن.

وعليه فإن الحاضرين يفوضون للمكتب الوطني أمر تسطير برنامج نضالي تصاعدي حتى تستجيب الوزارة الوصية لمطالبنا. ولن يكون هذا إلا بداية لمعركة وجودنا الفعلي كمدرسين ومكونين ومؤطرين ولن نحيد عن ذلك أمام الصمت المريب للوزارة إلا بالاستجابة للجلوس مع النقابة الوطنية للتعليم العالي ممثلاً وحيداً للمراكز.

وفي نهاية اللقاء أكد الحاضرون تمسكهم بالنقابة الوطنية للتعليم العالي والتفافهم حول مكتبهم الوطني ودعمهم لكل الخطوات التي يقوم بها من أجل كل الأساتذة بشتى أماكن تدريسهم.

المكتب الوطنـــي

ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس : 0537707747 Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax :
البريد الإلكتروني : snesup.maroc@gmail.com -Email : الموقع الإلكتروني : www.snesup.ma Site web :
الهاتف النقال : 0661409663 Portable :